

## عقد مقاولة

\*\*\*\*\*

الموضوع :- أعمال إنشاء نفق باوبيط ضمن محور دبروط العلوى على النيل  
(المرحلة الثانية) " بالأمر المباشر " .

رقم العقد: ١٠١٤ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢

أنه في يوم الأربعاء الموافق: ٢٠٢٢ / ٤ / ٢٠

حرر هذا العقد بين كل من:-

الهيئة العامة للطرق والجسور .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور

ومقرها ١٥١ طريق النصر مدينة نصر

( ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول )

و " شركة السلامه للمقاولات " .

ويمثلها السيد / علي سلامه عبد الصمد

- بصفته / مدير الشركة .

رقم قومي / ١٤٣١ / ٢٧٠٠٣٠٧٢٢٠١٤٣١

بطاقة ضريبية / ٦٧٧-٣٨٢-٤٠٥

مأمورية ضرائب / فيصل .

سجل تجاري رقم / ( ١٥٢٥٠١ )



ومقرها / شقة ٢ بالارضي بحوض الحمراء - رقم ٢١ الشيف رihan الطالبية - فيصل

*[Signature]*

( ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني )

علي سلامه عبد الصمد

### التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال إنشاء نفق باوبيط ضمن محور ديروط العلوى على النيل (المرحلة الثانية) بالأمر المباشر إلى شركة السلمة للمقاولات بتكلفة تقديرية بمبلغ ١٢١٧ مليون جنيه ( فقط وقدرة أثنا عشر مليون ومائة وسبعين ألف جنيه لا غير )

حيث قام الطرف الأول بمقاضاة الشركة على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ١٢١٤١٩٦٥ جنيه ( فقط وقدرة أثنا عشر مليون ومائة واحد وأربعون ألف وتسعمائة خمسة وستون جنيه لا غير ) شاملة الضريبة .

وبغير محضر المقاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :

### البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواقف القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكانتين المتباينة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

### البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية "أعمال إنشاء نفق باوبيط ضمن محور ديروط العلوى على النيل (المرحلة الثانية)" طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ١٢١٤١٩٦٥ جنيه ( فقط وقدرة أثنا عشر مليون ومائة واحد وأربعون ألف وتسعمائة خمسة وستون جنيه لا غير ) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

### البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة السلمة للمقاولات" بتنفيذ الأعمال المستدة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٤) شهر من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة نموذج الأعمال محل التعاقد المعنية التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

### البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم ٥٦٠٠٣٢٢٠٠٠٤٧٢٨ بمبلغ ٦٠٧,١٠٠ جنيه ( فقط وقدرة ستمائة وسبعة ألف ومائة جنيه لا غير ) بتاريخ ٤/١٧/٢٠٢٢ وساري حتى ٤/٤/٢٣ صادر من البنك الأهلي المصري فرع ترور

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الإسلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .



### البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لنقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

### البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

### البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من آية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجاً إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى آية جهة إدارية أخرى إذا كان سبب الاستحقاق بدون حاجة إلى اتخاذ آية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

### البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسنة لا تشملها جداول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتنقضى الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الانفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحديد أسعارها ومناسبيتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٠) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

### البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بابعاد كل من يهملاً أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه امراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتانات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلائه بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

### البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

### البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

### المقدمة عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات و منشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصروف الإدارية الضرورية .

### المقدمة الحادية عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الضرورية لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لعمارة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الضرورية للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

### المقدمة الثالثة عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

### المقدمة الرابعة عشر

يلتزم الطرف الثاني بجمع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

### المقدمة الخامسة عشر

يلتزم الطرف الثاني بخلاء محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخر بذلك يقوم الطرف الأول بخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته مع تحمله المصروف الإدارية الضرورية .

### المقدمة السادسة عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرین كل منها بصدر هذا العقد هو محل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتبع عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

### المقدمة السابعة عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

### المقدمة الثامنة عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

### المقدمة التاسعة عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز ٢٥٪  
بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في مطالبة بأى  
تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة  
المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، والآتي  
ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه . وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا اختلف الأمر .  
ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .

### **المقدمة**

تختص الضرائب والرسوم والدutyes المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .  
ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

### **المقدمة**

يلتزم الطرف الثاني بضمانت الأعمال سنة واحدة تبدأ من تاريخ التسلیم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

### **المقدمة**

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

### **المقدمة**

يعترض كل من طرف في العقد بموافقتهم على آية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينو ها هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

### **المقدمة**

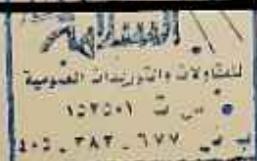
حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

### **الطرف الثاني**

شركة السلام للمقاولات

الأستاذ / علي سلامة عبد الصمد

مدير الشركة



### **الطرف الأول**

الهيئة العامة للطرق والجسور

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور



مشروع إنشاء محور نيلوط الطوي على النيل ( المرحلة الثانية )

مقاييس لفقي باوطي (شركة سلامه للمقاولات)

الإجمالي	النقطة	الكمية	الوحدة	الإذن
الكميات الواردة في الجدول الآتي تمثل تفاصيل إستراتيجية وستتم التحديقة على أساس المعايير المطلوبة ولذا لا تتضم المبالغ المحددة				
٤٩,١٠٠	٢٥٠,٠٠	٨٦,١١	متر	١
٤,٣١١	٨٧,٠٠	٤٣,١١	م	٢
٢٤٨,٠٠٠	٨٧,٠٠	٢٠٠,٠٠	م	٣
٣٩٢,٧٢١	٢٥٠,٠٠	١٥١١,٠٠	م	٤
١٩١,٠٠٠	١٩١,٠٠	٩٠٠,٠٠	م	٥
١٩٤,٠٠٠	٣٨٠,١٠	٢٢٠,٠٠	م	٦
٤٢,٥٠٠	١٣٢,٠١	٩٠,٠٠	م	٧
٤,٦٩٧,٩٤٠	٢٣٠,١٠	٣٧٠,٠٠	م	٨
٤٠,٠٠٠	٦٨,١١	٧٧,٠٠	م	٩
٤,٢٠٣,١٠	٩٨٢,٠٠	٣٠٠,٠٠	م	١٠

صفحة ٣٥



**Arab House of Engineering**  
شركة بيت الهندسة

Engineering Services



### مشروع إنشاء محور دبروط الطوي على التل ( المرحلة الثانية )

مقرنسة نفق باربطة ( شركة المسلامة للمقاولات )

النوع	الوحدة	الكمية	الفلة	الإجمالي
الكميات الواردة في الجدول الآتي كميات تكثيرية إستراتيجية و سيتم المحاسبة على أساس الكميات المدندة وذلك للتصميم النهائي المعتمد				
١٠	٢٣٠٠٠	٩٩٨,٠٠	٢٨٠,٠٠	٨٦٦,٠٠
١١	٧٤١,٠٠	٧٤١,٠٠	٢٥٥,٠٠	٦,١٢٠,٠٠
١٢	٤١,٠٠	٤١,٠٠	٢١٦,٠٠	٤٩٠,٥٠
١٣	٩٠,٠٠	٩٠,٠٠	١٥٧٥,٠٠	٣٨٧,٥٠
الإجمالي				١٤,١٧٧,٣٦١
فقط اثنى عشر مليون و مائة و سبعة وثلاثون ألف و واحد وثمانون جنية لا غير				

